سياسة

وآلية الإشراف والرقابة على المنظمة لجمعية غدق لسقيا الماء

تم اعتمادها في محضر مجلس الإدارة رقم (٣) في البند (٤) من المحضر في تاريخ ١٧/ ٢٠٢٤/٩م

جدول المحتويات :

مقدمة ٣
النطاق ٣
البيان ٣
أولًا: الرقابة: ٣
بالتقارير الإدارية: ٣
التقارير الخاصة: ٤
ثانياً: المبادئ: ٥
المسؤوليات ٦

مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسئوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويُستثنى من ذلك من لهم سياسة خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان:

أولًا: الرقابة:

التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يُعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة حيث أنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وانتظام، وأن تكون معدة بشكل جيد وواضح.

أنواع التقارير:

- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية او أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص: وتكون لتحليل الظروف السابقة واللاحقة للمشروع لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم، وتشتمل على:

قياس القدرات والتوصية لتطويرها، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ...وغيره من معايير مناسبة للجمعية.

- المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتُستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

أ- مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سلاسة النظام وبساطته حتى يتسنى للعاملين والمنفذين فهمه والمساعدة في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ج- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية يسهم في الكشف عن الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها للمعالجة والتصحيح.

د- مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها أمرٌ هام للإدارة العليا لأنها هي من تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة والسياسات المتعلقة بعملهم والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.